مفهوم العدالة الانتقالية

مروة نظير *

مقدمة

فى أعقاب حدوث التغيرات السياسية الدراماتيكية التى شهدها ما يعرف بدول الربيع العربى، انشغلت الجماعات البحثية والأكاديمية (إلى جانب الساسة والمنظمات الحقوقية)، بالدعوة إلى ضرورة قيام تلك الدول بتبنى برامج للعدالة الانتقالية تكون بمثابة الإطار العام الذى يحكم تحركها خلال المراحل الانتقالية. بل أصبح تبنى مثل هذا البرنامج- فى رأى البعض- مقياساً لنجاح عملية التغيير السياسى الثورى، ولذلك أسرعت بعض هذه الدول فى اتخاذ إجراءات العدالة الانتقالية، دون تشاور كاف وقبل ظهور توافق فى الآراء، مما أثر على مضمون تلك المشاريع من حيث المعايير الحقيقية للمحاسبة والمسئولية، خاصة فى قضية البحث عن الحقيقة وتوثيق الانتهاكات المتعلقة بنهب الموارد الطبيعية المال العام، كما قامت بعض الدول مثل تونس ومصر بإنشاء وزارات متخصصة للعدالة الانتقالية[1].

وبغض النظر عن القراءة التقييمية لهذه التجارب، فإن ما يهم فى هذا السياق هو إلقاء الضوء على واحدة من أبرز دلالات هذه التجارب، وهى تلك المتعلقة بعدم

* مدرس العلوم السياسية، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وضوح أبعاد مفهوم العدالة الانتقالية واستراتيـــجياته وأهدافه فى أذهان من حاولوا تطبيق برامج للعدالة الانتقالية فى بلدان الربيع العربى. فى هذا السياق قد يصبح من المفيد التعرض بشىء من التفصيل لهذا المفهوم الذى أضحى يفرض نفسه على الواقع العربى على الصعيدين السياسى والقانونى، فضلاً عن الأجندة البحثية والأكاديمية.

واقع المفهوم وطبيعته وتطوره

يربط مفهوم العدالة الانتقالية بين مفهومين هما "العدالة" و"الانتقال"، بحيث يعنى ببساطة شديدة السعى لتحقيق العدالة أثناء المرحلة الانتقالية فى دولة ما[٢].

وهنا لابد من توضيح أن العدالة الانتقالية تختلف عن العدالة التقليدية فى كونها تعنى بالفترات الانتقالية مثل: الانتقال من حالة نزاع داخلى مسلح إلى حالة السلم، أو الانتقال من حكم سياسى تسلطى إلى حالة الحكم الديمقراطى، أو التحرر من احتلال أجنبى باستعادة أو تأسيس حكم محلى، وكل هذه المراحل تواكبها فى العادة بعض الإجـــراءات الإصلاحيـــة الضروريـــة وسعى لجبر الأضـــرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة [٣].

وتعرف الأمم المتحدة "العدالة الانتقالية"، فى أحد تقارير الأمين العام للمنظمة، باعتبارها مفهوماً يتعلق بالعمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التى يبذلها المجتمع لتفهم تركة من تجاوزات الماضى الواسعة النطاق بغية كفالة المساءلة وإقامة العدالة وتحقيق المصالحة. وقد تشمل هذه الآليات القضائية وغير القضائية على السواء، مع تفاوت مستويات المشاركة الدولية (أو عدم وجودها مطلقاً) ومحاكمات الأفراد، والتعويض، وتقصى الحقائق، والإصلاح الدستورى، وفحص السجل الشخصى للكشف عن التجاوزات، والفصل أو اقترانهما معاً[٤].

ولعل ملاحظة التطور الذى لحق بالمفهوم، هى ما يدفع للاعتقاد بأن مفهوم العدالة الانتقالية، تتحدد ملامحه بناء على الممارسات والتطبيقات الفعلية للمفهوم على

أرض الواقع وفق مقتضيات الحال فى كل مرحلة. فقد ظهر المفهوم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، إلا أن حضوره تكثف بشكل خاص منذ سبعينيات القرن العشرين، فمنذ ذلك الحين شهد العالم أكثر من ٣٠ تجربة للعدالة الانتقالية من أهمها تجربة تشيلى والأرجنتين وبيرو والسلفادور وسيراليون وجنوب إفريقيا وتيمور الشرقية وصربيا واليونان(٥).

ورغم التباينات يمكن وصف كل هذه التجارب فى أجيال ثلاثة متعاقبة، إذ تشترك كل مجموعة من الحالات فى عدد من السمات الرئيسة التى تجعلها متمايزة عما سواها(٦):

- **الجيل الأول:** جاء فى أعقاب الحرب العالمية الثانية مباشرة، وذلك من خلال محاكمات مجرمى الحرب من الألمان فيما عرف بمحاكمات نورمبرج. تمحورت العدالة الانتقالية خلال هذه المرحلة حول فكرة التجريم والمحاكمات الدولية المترتبة عليها. وتمثلت أهم ميكانيزمات عملها فى اتفاقية الإبادة الجماعية التى تم إقرارها ، وإرساء يعد من الممكن بعدها تبرير انتهاك حقوق الإنسان تحت دعاوى طاعة الأوامر أو الضرورات العسكرية. وفى هذه المرحلة، شكل مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان مركز الاهتمام فى مساع تحقيق العدالة(٧).

ويمكن القول إن السمة الغالبة لهذا الجيل من العدالة الانتقالية، هى الطابع الدولى لآليات تحقيق العدالة التى ركزت بشكل أساسى على ملاحقة مرتكبى الانتهاكات ومحاسبتهم، ولم تلتفت بالقدر ذاته إلى الضحايا. كما يمكن القول إن الجيل الأول يمثل أحد أهم مداخل العدالة الانتقالية، إذ ينادى مؤيدوه بوجوب التعامل مع العنف السياسى النظامى فى ساحات المحاكم وفقاً لمبادئ القانون الدولى، من خلال مقاضاة الأفراد المسئولين عن تنظيم أو ارتكاب هذه الأعمال الوحشية، ويتم تقديم مدخل الملاحقة القضائية تأسيساً على فكرة أن العدالة الدولية فى شكل المحاكمات ستسهم فى بناء الدولة وحل الصراع(٨).

- **الجيل الثانى:** ركدت أدبيات وممارسات العدالة الانتقالية أثناء الحرب الباردة، إلى أن شهدت الساحة الدولية تغيراً جذرياً مع انهيار الاتحاد السوفيتى والتغيرات السياسية المختلفة فى دول أوربا الشرقية وألمانيا وتشيكوسلوفاكيا؛ فبرز الحديث مرة أخرى عن

"العدالة الانتقالية" ولكن فى عباءة جديدة، بل حتى يمكن القول إنه جيل جديد للعدالة الانتقالية، اتسم بكونه مفهوماً مُسيساً وذا طابع محلى أو وطنى ارتبط بالهياكل الرسمية للدولة. وقد شهد هذا الجيل رسوخ التوجه نحو فكرة المحاكمات، وتبى آليات أخرى مثل لجان الحقيقة، والتعويضات، أى إنه خلال هذه المرحلة صارت العدالة الانتقالية بمثابة حوار وطنى بين الجناة والضحايا، وخلال هذه المرحلة برزت تجربة لجان الحقيقة فى الأرجنتين وعدد من دول أمريكا اللاتينية وجنوب إفريقيا(٩).

لقد تطور المفهوم خلال الفترات الانتقالية التالية لحكم الدكتاتوريات العسكرية فى أمريكا اللاتينية، وجنوب إفريقيا بعد نظام الأبارتهايد وبعض الدول الإفريقية ودول شرق ووسط أوربا فى أعقاب الحرب الباردة. وكان هناك توافق دولى على الحاجة لإجراءات العدالة الانتقالية للتعامل مع انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، وهذا ما تزامن مع أهداف الدول والهيئات المانحة التى تطلبت وجود تطبيقاً محكماً لحكم القانون بما يسمح بالتنمية الاقتصادية(١٠).

- **الجيل الثالث:** يعد إنشاء المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوجوسلافيا فى ١٩٩٣ بداية لمشهد سياسى جديد ترك بصماته على العدالة الانتقالية؛ إذ أدى تكرار النزاعات إلى تكرار حالات تطبيق العدالة الانتقالية، كما ارتفعت الأصوات المنادية بالحد من الأخذ بمبدأ الحصانة ليصبح الاستثناء وليس القاعدة. وفى هذه المرحلة، تتم الإحالة دائماً إلى القانون الدولى الإنسانى والقانون الدولى لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى العودة لاستلهام نموذج محاكمات نورمبرج، لاسيما مع دخول ميثاق روما الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية لحيز التنفيذ فى عام ٢٠٠٤ وإقرار وجود المحكمة كآلية دائمة لمحاسبة مرتكبى الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان(١١).

ويمكن القول إن أهم ما يميز الجيل الثالث للعدالة الانتقالية، هو الاتجاه للجمع ما بين الآليات الدولية والمحلية لتحقيق أهداف العدالة الانتقالية، فيما يروق لقطاع من الباحثين أن يطلق عليه "العدالة الانتقالية الهجينة" Hybrid Transitional Justice أى تلك التى تجمع ما بين الطابع الدولى والطابع المحلى لميكانيزمات تنفيذ العدالة بما فى ذلك الموظفون، السلطات القضائية، والقوانين

المعمول بها. وهو ما يضمن الجمع بين الميزات المختلفة للاستراتيـــجيات المستخدمة لتحقيق العدالة الانتقالية، من قبيل الاستقلال والنزاهة وتوافر الموارد المالية (وهو ما تضمنه المؤسسات الدولية) من جهة، جنباً إلى جنب مع ما تتميز به المؤسسات المحلية مثل توفر المعلومات الأساسية والإلمام الكامل بالقانون الوطنى والحقائق على أرض الواقع والخصوصية الثقافية، فضلاً عن انخفاض التكلفة والاستمرارية، من جهة أخرى[١٢].

أهداف العدالة الانتقالية واستراتيـجياتها

تشترك التطبيقات المختلفة للعدالة الانتقالية -على تنوعها- فى السعى لتحقيق عدد من الأهداف، لعل أهمها[١٣]:

١- محاولة إيقاف انتهاكات حقوق الإنسان.

٢- فتح ملفات الانتهاكات السابقة لمرحلة تطبيق العدالة الانتقالية والتحقيق فيها.

٣- معاقبة المسئولين عن تلك الانتهاكات.

٤- تعويض المتضررين من الانتهاكات.

٥- محاولة نشر ثقافة السلام الدائم والمحافظة عليه.

٦- نشر مفهوم المصالحة الوطنية والمصالحة الفردية.

ولتحقيق تلك الأهداف، تتبع العديد من الاستراتيـــجيات - بعضها ذى صبغة قضائية وبعضها لا يحمل هذه الصبغة- هى[١٤]:

- **الدعاوى الجنائية:** وتشمل تحقيقات قضائية مع المسئولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان؛ وكثيراً ما يركز المدعون تحقيقاتهم على من يعتقد أنهم يتحملون القدر الأكبر من المسئولية عن الانتهاكات الجسيمة أو الممنهجة. ويمكن القول إن أول إعمال لهذه الآلية كان من محاكمات نورمبرج التى أجريت للنازيين فى ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية. وهى قد تتم على المستويين الإقليمى أو الدولى أو من قبل بعض الأجهزة الخاصة مثل المحكمة الخاصة بسيراليون.

- **لجان الحقيقة:** وهى هيئات غير قضائية تجرى تحقيقات بشأن الانتهاكات التى وقعت فى الماضى القريب، وإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم، وتقديم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات مستقبلاً.
- **برامج التعويض أو جبر الضرر:** وهذه مبادرات تدعمها الدولة، وتسهم فى جبر الأضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضى؛ وتقوم عادة بتوزيع خليط من التعويضات المادية والرمزية على الضحايا، وقد تشمل هذه التعويضات المالية والاعتذارات الرسمية.
- **الإصلاح المؤسسى:** ويستهدف إصلاح المؤسسات التى لعبت دوراً فى هذه الانتهاكات(غالباً القطاع الأمنى والمؤسسات العسكرية والشرطية والقضائية... وغيرها)، وإلى جانب تطهير هذه الأجهزة من المسئولين غير الأكفاء والفاسدين، غالباً ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحياناً دستورية.

كما يشير الواقع إلى وجود آليات أخرى من قبيل جهود **تخليد الذكرى** وتشمل إقامة المتاحف والنصب التذكارية التى تحفظ الذكرى العامة للضحايا، وترفع مستوى الوعى الأخلاقى بشأن جرائم الماضى(١٥).

ويمكن أن تتم هذه الآليات على المستوى الوطنى بشكل كامل، أو على المستوى الدولى أو على نحو مختلط أو هجين مثل الترتيبات الخاصة فى سيراليون وتيمور الشرقية وكوسوفا، إذ يعد إنشاء الاستراتيـــچيات المختلطة أو الهجينة للعدالة الانتقالية استجابة منطقية للمشكلات التى تواجه الاستراتيـــچيات ذات الطابع الدولى مثل البعد الجغرافى والانفصال القيمى عن المجتمعات المعنية، ومن ثم فالاستراتيـــچيات الهجينة من المتوقع أن تكون أكثر قدرة على تحقيق المصالحة الوطنية والسلام الاجتماعى، لاسيما فى حال اعتمادها على مجموعة من القيم-

الاجتماعية والثقافية- قادرة على استيعاب الاختلافات فى روايات الأطراف المختلفة للأعمال العدائية التى تكون هذه المجتمعات قد شهدتها[١٦].

من ناحية أخرى، لا تعمل آليات العدالة الانتقالية بصورة منفصلة عن بعضها البعض إنما تعمل وفق رؤية تكاملية فيما بينها وقد تكون مكملة لبعضها البعض؛ فمثلا قد يعتبر البعض أن قول الحقيقة دون تعويضات خطوة بلا معنى، كما أن منح تعويضات مادية دون عمليات مكملة لقول الحقيقة والمكاشفة سيكون بنظر الضحايا محاولة لشراء صمتهم. كما أن تكامل عملية التعويض مع المحاكمات يمكن أن يوفر جبراً للأضرار أكثر شمولا مما توفره كل على انفراد. وقد تحتاج التعويضات من جانب آخر إلى دعمها بواسطة الإصلاحات المؤسسية لإعلان الالتزام الرسمى بمراجعة الهياكل التى ساندت أو ارتكبت انتهاكات حقوق الإنسان. مع الأخذ فى الحسبان أن النصب التذكارية غالباً ما تهدف إلى التعويض الرمزى والجبر المعنوى للأضرار[١٧].

المجال المعرفى للعدالة الانتقالية

يدفع بعض الباحثين بأن هذا المفهوم ينتمى لحقل العلوم السياسية بالأساس، إذ يركز على الانتقال إلى الديمقراطية عبر توفير جسر للانتقال من فترة التسلطية والقمع أو الصراع، لنظام سياسى أكثر ديمقراطية، ورغم ذلك لا يندرج مفهوم العدالة الانتقالية حصراً ضمن فقه العلوم السياسية. فمن ناحية أخرى، يعتبر كثيرون أن العدالة الانتقالية أحد فروع علم القانون، وأن هناك علاقة وثيقة بين مفهوم العدالة الانتقالية والقانون الدولى الإنسانى؛ فأحد أهم أهداف العدالة الانتقالية (التصدى للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان) يشكل المحور الأساسى للقانون الإنسانى الدولى الذى يعنى أساساً بوضع القواعد اللازمة للتصدى لتلك الانتهاكات التى تقع إبان الصراعات المسلحة ومحاسبة مرتكبى تلك الانتهاكات. كما يرى آخرون أن العدالة الانتقالية تنتمى بشكل واضح إلى حقل القانون الجنائى. بيد أن إمعان النظر

يدفعنا للاعتقاد بأن "العدالة الانتقالية" تمثل مفهوماً له ذاتيته وطبيعته الخاصة، ويتطلب تطبيقه الإلمام بفروع القانون السابقة الإشارة إليها، مع إدراك الجوانب المختلفة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، والأرجح أن مفهوم العدالة الانتقالية يشكل مظلة تجمع العديد من العلوم يُصبغ أساساً بالصبغة القانونية التى تمنحه الشرعية اللازمة[١٨].

ولعل هذا الوضع البينى لمفهوم العدالة الانتقالية، هو ما يجعله عرضة للتلاقى أو حتى التقاطع فى تطبيقاته مع عدد من المفاهيم التى تعنى بتحقيق السلم الداخلى فى الدول أو المفاهيم المتداولة فى أدبيات وفكر حقوق الإنسان، من قبيل: المصالحة الوطنية، بناء السلام، التحول الديمقراطى، مراعاة "الجندر" أو النوع الاجتماعى.

المراجع

١- "العدالة الانتقالية فى أعقاب الربيع العربى"، مجلة أحوال الأرض، الإصدار٧، أغسطس٢٠١٣.

http://landtimes.landpedia.org/newsdesa.ohp?id=021p&catid=ow==&edition=pw==

٢- رضوان زيادة، ومعتز الفجيرى، العدالة الانتقالية مدخل لإعادة تأسيس شرعية الدولة العربية، صحيفة الحياة ٢٠٠٧/٩/١٦.

٣- عبد الحسين شعبان، "العدالة الانتقالية وذاكرة الضحايا"، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ٢٠٠٨/١/٢٦. متاح على الرابط التالى:/http//www.dctcrs.org

٤- سيادة القانون والعدالة الانتقالية فى مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع، تقرير الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة المقدم إلى مجلس الأمن الدولى، أغسطس٢٠٠٤، ص ٦.

٥- عبد الحسين شعبان ، مرجع سابق.

٦- مروة نظير الاستراتيجيات الهجين:الأجيال المتعاقبة لمفهوم وتطبيقات العدالة الانتقالية، ملحق اتجاهات نظرية- مجلة السياسة الدولية، العدد٤٩١ ، أكتوبر ٢٠١٣.

٧- Lydiah Bosire, Overpromised,Underdelivered:Transitional Justice in Sub-Saharan Africa, Occasional Papers Series.,International Center For Transitional Justice, July 2006, pp. 6-7.

٨- مروة نظير، ""الاستراتيـــجيات الهجين": الأجيال المتعاقبة لمفهوم وتطبيقات العدالة الانتقالية، مرجع سابق .

٩- Ibid.

١٠- Chandra Lekia Sriram, Olga Martin-Ortega and Johanna Harman, Beyond justice versus peace: Transitional justice as part of peacebuilding strategies, Center on Human Rights in Conflict, Working Paper 1, University of East London, April, 2009, p.3.

١١- Lydiah Bosire, Overpromised, Underdelivered: Transitional Justice in Sub-Saharan Africa, op. cit, p.7.

١٢- Alana Tiemessen, Transitional Justice: Lessons from Rwanda, Paper Presented at the International Studies Association Anirtal Converntion, February 28-March3rd 2007, Chicago, USA, p.2.

١٣-محمد مختار قنديل، نظرة فى مفهوم العدالة الانتقالية، مجلة الحوار المتمدن الإلكترونية، العدد ٣٨٠٣، ٢٠١٢/٧/٢٩.

متاح على الرابط التالى: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=317714

١٤- Ibid.

١٥- httb://ictj.org/en/index.htm/

١٦- Alana Tiemessen,"Transitional Justice: Lessons from Rwanda", Paper Presented at the International Studies Association Annual Convention, February 28-Marcho 2007,Chicago,pp. 4-5.

١٧- عبد القادرمحمد عبد القادر، العدالة الانتقالية: مفهومها، مناهجها وآلياتها... قراءة فى مشروع برنامج الحزب الشيوعى السودانى المقدم للمؤتمر العام الخامس، ٣ يونيو ٢٠٠٩.

متاح على الرابط التالى/httb://community-en.menassat.com

١٨-المستشار عادل ماجد، منظمة شاملة: العدالة الانتقالية والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٩٢ المجلد٤٨، أبريل ٢٠١٣، ص ص ١٠-١١.